و هي تهدف الخير العام، و لقد طورا ميكافيللي أفكارا تتعلق بالكيفية التي يجب أن يعمل بها القادة السياسيون من أجل تنمية الولاء و التأييد لنظام حكمهم [1].

كما أن تطور الديمقراطية من الناحية النظرية و التطبيقية هو تطور لمفهوم مشاركة المواطنين في السياسة و الحكم و أنه لا ديمقراطية من دون مشاركة نسبية للمواطنين في الحياة السياسية، أن مسألة انتقال الإنسان من الحالة الطبيعية التي كان يعيشها بمفرده و دون اتصال مع الآخرين إلى الحالة الاجتماعية و من خلال تنظيم حياته و علاقاته مع المقربين إليه يعتبر الخطوة الأساسية التي أدت إلى أنشاء مجتمع منظم أطلق عليه المجتمع السياسي، و هذا الانتقال أو هذه المشاركة و التي قام بتنظيرها ثلاثة من كبار الفلاسفة في عصر النهضة في أوروبا في أطار نظرية (العقد الاجتماعي)[2] هم كل من (توماس هوبز) و(جون لوك) و (جان جاك روسو) والتي شكلت البداية في التنظير و التحريض و العمل من أجل توسيع قاعدة المشاركة السياسية في شؤون الحكم و للحد من الحكم الفردي و حكم الأقلية، حيث كان (رسو) من أنصار الديمقراطية المباشرة و كان يهاجم النظام الديمقراطي التمثيلي في إنكلترا بأنه ليس ديمقراطيا، و كان يرى أمكانية وضرورة مشاركة جميع المواطنين مباشرة في تشريع القوانين و يؤكد على ضرورة وجود كتلة فعالة من المواطنين، و حاول (روسو) الربط بين المشاركة السياسية و الحرية، حيث يرى عدم أمكانية المشاركة السياسية الفعالة في ظل انعدام الحرية وأن الحرية هي القدرة على المشاركة في الشؤون العامة[3].

كما أن كل من الثورة الإنكليزية عام ١٦٨٨ والثورة الأمريكية عام ١٧٧٦ و الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ و ما رافقتهما من الأحداث و الآراء و التطورات السياسية وما تخللتهما من التنظيرات الفكرية و الفلسفية و السياسية مهدت الأرضية لتطوير النظرية الديمقراطية و مفهوم المشاركة السياسية معا وتم البحث في أمكانية إتاحة الفرص المتساوية و الفرص المناسبة للمشاركة السياسية لجميع المواطنين وبرز مفهوم المساواة إلى جانب مفهوم الحرية ليشكلان سوية القاعدة الأساسية للديمقراطية السياسية، و توالت بعدها اهتمامات المفكرين و الباحثين لدراسة البعد الاجتماعي و الاقتصادي للمشاركة السياسية و ظهرت الكتابات التي تدعو إلى التحرر من الفقر و اللامساواة الاجتماعية و

---

[1] د. أبراهيم عبد العزيز شيحا، النظم السياسية و القانون الدستوري، ص ٢٦٠-٢٦٨.

[2] د. محمد نصر مهنا، تطور النظريات و المذاهب السياسية، ص ١٧-٢١.

[3] د. شيرزاد النجار، دراسات في علم السياسة، ص١١٩.

ألاقتصادية وركزت (ماري ولسونكرافت ١٧٥٩-١٧٩٧) في كتاباتها على ضرورة إشراك المرأة في الحياة السياسية و التي استمرت محرومة من المشاركة في التصويت حتى عام ١٨٦٩ حينما بدأت ولاية (Wyoming) الأمريكية في أول تجربة ديمقراطية يسمح فيها للمرأة المشاركة في التصويت و أستمر هذا التعثر و التردد في منح المرأة حق التصويت و ممارسة مبدأ الاقتراع العام عقود كثيرة و كانت آخر دولة في القارة الأوروبية تمنح هذا الحق للمرأة هي الاتحاد السويسري و التي منحت حق التصويت للمرأة عام ١٩٧١[1]، كما ظهرت البحوث و التي حاولت الربط بين الاهتمامات و التوجهات السياسية للفرد و روابطه الاجتماعية كخلفيته الطبقية و القبلية و الدينية و العرقية، أن الخلفية العامة لهذه العلاقة هي منهجية تشمل تداخل العلوم الاجتماعية و العلوم السياسية و العلوم النفسية السلوكية فيما بينها، و هناك الكثير من الدراسات التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية و التي تناولت العلاقة بين السلوك السياسي للمواطن و روابطه الاجتماعية و الاقتصادية، منها دراسات العالم الاجتماعي الألماني (ماكس فيبر) حول السلطة و شرعيتها و أنواعها، السلطة التقليدية و السلطة الكاريزمية و السلطة العقلانية، و كذلك دراسة (س. رايث ميلز) حول النخبة الحاكمة و التي تتناول الخلفية العائلية وتأثيرها في انتخاب النخب الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية، و كذلك الدراسة البالغة الأهمية ل(صموئيل هانتنكتون) لأثر التنمية الاقتصادية على الوضع السياسي للدول المستجدة على الساحة السياسية بعد الحرب العالمية الثانية في كتابه النظام السياسي لمجتمعات متغيرة[2]، و كذلك الدراسات التي تبحث في العلاقة بين الديمقراطية و مستوى التعليم و الأمية و دراسة أثر الشخصية القومية على الخيارات السياسية و المؤثرات التي تخلق الرأي العام و تحركه باتجاه معين هي دراسات مشتركة بين السياسة و الاجتماع و تلعب دورا متزايدا في البحوث السياسية و هي جميعها تتناول البعد الاجتماعي و الاقتصادي و النفسي للسياسة و المشاركة السياسية.

كما أن الدين الإسلامي أولى المشاركة السياسية أهمية بالغة بدلالة الحديث النبوي القائل (كلكم راعي و كلكم مسئول عن رعيته)[3] مخاطبا المسلمين كافة للانخراط في الحياة السياسية و المشاركة في الشؤون العامة و دعا إلى الشورى و طلب المشورة و البيعة

---

[1] د.صالح جواد الكاظم و د. علي غالب العاني، الأنظمة السياسية، ص ٢٢-٢٣.

[2] د. مهدي جابر، المشاركة السياسية و المؤوسسات، بحث علمي غير منشور.

[3] د. صالح جاد الكاظم و د. علي غالب العاني، الأنظمة السياسية، ص ٢٥.

لاختيار أمير للمسلمين في محاولة لإشراك أكبر عدد من المواطنين في الحياة السياسية و هناك من المفكرين في الإسلام من يرون بأن السلطة السياسية في الإسلام أو الخلافة ما هي إلا عقد إرادي بين الأمة و الأمام، و أساس هذا العقد هو الرضا المزدوج من خلال عملية التعاقد و التي تستوجب مشاركة المواطنين،ويقول في هذا الصدد الفقيه القانوني المعروف (عبد الرزاق السنهوري) بأن الخليفة لا يستمد مركزه من صفاته الشخصية لا الموروثة ولا المكتسبة و لكن من اختيار المسلمين و أن الانتخاب هو عقد بمعنى الكلمة و أن الخليفة في الدولة الإسلامية واحد من المسلمين، وهو يخطأ و يصيب كبقية الناس و يحق للناس تنحيته أن حاد عن الطريق الشرعي المتفق عليه و ليس لرئيس الدولة الإسلامية أية قداسة، فالإمام في الإسلام ما هو الأ وكيل عن الأمة و إذا لم يحسن إدارة شؤون المسلمين، يمكن للمواطنين في المجتمع الإسلامي استرداد تلك الوكالة أو إلغاءها، و الإسلام يأمر المسلمين كافة بالأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، و لهذا التكليف أبعاد فردية و اجتماعية و هي تستهدف المصلحة العامة و الخير و الإصلاح أفرادا و جماعة، كما أن للمجتمع في الإسلام حق القوامة على الحاكم السياسي و هي في حالة خروج الخليفة عن المصلحة العامة للمجتمع[1]، حيث يحق للأمة حينذاك الخروج عن طاعة الحاكم و تغييره (ما عدا الأمامية و الإسماعيلية) و التي ترى بأن تعيين الأمام لله و ليس للأمة دخل فيها و طاعته واجبة، فالشؤون السياسية و شؤون الحكم هي شأن من شؤون الدنيا الأساسية، ويقول في هذا الصدد (أبن خلدون) بأن الإنسان يسعى إلى بناء مجتمع مدني بطبعه وأنه مجبل على التعاون في إدارة الشؤون العامة لأن الحاجات المادية الأساسية لا يمكن إشباعها الأ من خلال اجتماع البشر و تعاونهم، فالإسلام يعتبر الإنسان غايته و أداته، و تكون السياسة للإنسان و من أجل الإنسان، حيث يكون للإنسان في كل زمان و مكان حرية كبيرة في الاختيار و القرار و الإبداع[2].

وفي المجتمع المعاصر و بعد الموجة الرابعة لانتشار الأنظمة الديمقراطية في العالم و التي بدأت بعد انهيار جدار برلين و تفكك الاتحاد السوفيتي، و ازدياد سرعة و قوة حركة العولمة ولاسيما عولمة تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات وثورة المعرفة والأتصال و العولمة الاقتصادية و السياسية و الثقافية، أصبحت ظاهرة المشاركة السياسية الواسعة في القضايا و الشؤون السياسية المحلية و الإقليمية و الدولية ظاهرة شائعة على مستوى

---

[1] د. رعد صالح الآلوسي ، التعددية السياسية في عالم الجنوب، ص٣٣.

[2] د. محمد نصر مهنا، تطور النظريات و المذاهب السياسية، ص ٩١.

النخبة و الجماهير معا و ازدادت الفرص المتوفرة للمواطنين للمشاركة في الحياة السياسية و أرتفع مستوى و أداء و آليات المشاركة السياسية من المشاركة الكمية و التقليدية إلى المشاركة النوعية الخلاقة و التي تدل على مستوى عالي من الوعي السياسي و القائم على الاختصاص كالنشاطات السياسية التي تقوم بها (Green Peace) لحماية البيئة و الحد من التلوث و كذالك النشاطات النوعية التي تقوم بها الحركات المناهضة للعولمة الاقتصادية و كل ذلك يؤكد عولمة الظواهر السياسية.

ان تاريخ الإنسان على سطح الأرض حافل بالعمل الجاد و المبدع في أكثر من جانب من جوانب الحياة المتنوعة و المتعددة، و كان العمل من أجل أقامة مجتمع سياسي مستقر و مزدهر، ينعم بالسلام الاجتماعي و يعيش في ظل قيم العدل و المساواة و الحرية، من اكبر التحديات التي واجهت الإنسان و أكثرها عنفا و مشقة و صعوبة، و أستطاع الإنسان في هذا السباق السياسي أن ينتصر أخيرا في أقامة مجتمع سياسي مستقر وقائم على مباديء و آليات الديمقراطية الليبرالية وذلك في الكثير من دول العالم المعاصر وذلك بفضل المشاركة السياسية الواسعة للمواطنين في شؤون الحكم و حتى أصبح بمقدور المواطن العادي المشاركة السياسية في أكثر القضايا العالمية أهمية و حساسية بفعل ترابط أجزاء العالم و تدويل قضاياه و زيادة التأثيرات و التأثيرات المتبادلة بين أجزائه.

ثالثا: أهمية المشاركة السياسية

لقد عبر القائد الأثيني (بيركليس) عن أهمية المشاركة السياسية للمواطنين خير تعبير عندما قال (أن الإنسان الذي لا يشارك في الحياة العامة هو إنسان عديم الفائدة) و بما أن السياسة هي مهنة التوعية و التعئبة ومشاركة المواطنين في الحياة العامة فأنها ضرورية للبناء و التجديد و الارتقاء الاجتماعي و محاربة الفساد، فالسياسة بما ترسمه من غايات و تضع الوسائل الكفيلة بإدارة الحكم فأنها قادرة على محاسبة الحكم، الأمر الذي يهذب الحكام و يبعدهم عن الاستبداد و التطرف و اللامسؤولية، و أن السياسة هي التي تهتم بأعداد المواطن الصالح و الذي تختلف صورته من عصر إلى عصر و لكن في كل العصور و الظروف و الأحوال فأن المواطن لكي يكون صالحا لابد أن يكون ذو نفع للمجتمع و لابد من قدرته على المشاركة في العملية السياسية[1].

---

[1] د. ابراهيم أبو الغار، الأجتماع السياسي، ص ١٣٥-١٤٦.

لقد شكلت السياسة باعتبارها فن الممكن، أرضية جيدة لكل من الحكام لإدامة نظم حكمهم، كما أنها شكلت أداة جيدة بيد المحكومين و المواطنين للمشاركة في إدارة الحكم و أجراء الإصلاحات السياسية الضرورية و أحداث التغير و التنمية في المجتمع، لأن السياسة تؤثر تأثيرا قويا في كل مجالات الحياة، و لما كانت السياسة هي مركز الحياة العامة للمجتمعات البشرية، فقد كثرت حولها التعريفات و التنظيرات و الأجتهادات، و لابد من القول بأن الحياة السياسية أصبحت ممكنة و أستطاع الفرد من المشاركة في السياسة و إدارة الحياة العامة، بعدما تخطى الإنسان مرحلة العيش البدائي (حيث كل إنسان لنفسه) و بدأ الإنسان يعتمد على أخيه الأنسان و تعلم تقسيم العمل و ظهر (الاعتماد المتبادل) و تعززت بمرور الزمن قيم التضامن و التفاعل الإنساني و تضافرت الجهود المشتركة على طريق بناء و ازدهار الحضارية الإنسانية و التي لا يقل في بناءها الروحي عن الإبداع و البناء في جانبها المادي بالاعتماد على مبدأ المشاركة، و كان للمشاركة السياسية الدور الرئيسي في وضع المجتمعات الإنسانية على طريق الاستقرار السياسي، العامل الأكثر قوة في تقدم الحضارة البشرية، و أهمية المشاركة السياسية في كل المجتمعات و على المستوى المحلي و الإقليمي و الدولي تزداد كل يوم بازدياد المشاكل الخطيرة التي تواجه المجتمعات البشرية من الأسلحة الفتاكة و تلوث البيئة و التي تتطلب جهودا جبارة و مشتركة لأتباع السياسات التي تصب في مصلحة المواطن و عزته و رفاهيته و أن تكون السياسة للإنسان لا ضد الإنسان[1].

رابعا: درجات المشاركة السياسية

من المعروف بأن المشاركة السياسية تحتوي على درجات و مستويات متعددة تبدأ بالاهتمامات السياسية و المشاركات الفردية و البسيطة و تستمر بالمشاركات السياسية العفوية و غير المنظمة و المنقطعة، و ربما يتخللها مشاركات سياسية عنفية و غير مشروعة، ليصل مستوى المشاركة إلى المشاركة النشطة و الفعالة و المنظمة و المتواصلة و المشروعة و السلمية و الجماعية، و هذه الدرجات ليست حكرا على فئة معينة أو شريحة بعينها دون الأخرى، على الرغم من أن مستوى التعليم و كمية و نوعية المعلومات التي يحصل عليها الموطن كلما كانت عالية و كبيرة كلما شكلت حافزا قويا للمواطن بأن يشارك

---

[1] هـ.ر. جريفر، أسس النظرية السياسة، ص ١٨٥.

بفعالية و بشكل متواصل في الحياة السياسية، و كذلك كلما التزم فرد ما بعضوية حزب سياسي كلما زادت مشاركته السياسية بالمقارنة مع فرد آخر غير ملتزم بحزب سياسي، و لاشك فأن للعمر تأثير كبير على خلق العادة لدى الإنسان و دفع الفرد نحو المشاركة المنظمة و التي تكثر في صفوف الكبار و تنخفض هذه الدرجة من المشاركة لدى الشباب، في حين المشاركة الفعالة و الحيوية و التي تتخللها فترات الانقطاع و عدم التواصل و أحيانا فترات التمرد تعد خاصية من خواص المشاركة السياسية للشباب ما دون سن البلوغ، و أن المؤسسات السياسية الرسمية و شبه الرسمية تسعى جاهدة و من خلال برامج التنشئة السياسية لدفع الشباب نحو المشاركة السلمية و المنظمة و الحيوية في الحياة السياسية و العمل لأبعادهم قدر المستطاع من النشاطات السياسية العنفية و غير المشروعة و مظاهر التمرد التي قد يلجأ إليها فئات معينة من الشباب في بعض الفترات، كما أن الأحزاب السياسية كونها من أكثر مؤسسات و منظمات المجتمع المدني قوة و أمكانية و مسؤولية تعمل هي الأخرى من خلال فعالياتها التنظيمية و نشاطاتها السياسية و الاجتماعية و الثقافية من أجل كسب و أعداد أكبر قدر من الأعضاء النشطين و الملتزمين في صفوفها و الذين يحرصون على المشاركة المتواصلة و المنظمة و الفعالة في جميع النشاطات السياسية و يحاول كل حزب سياسي بذل قصارى جهوده من أجل أن يكون في صلب الأحداث السياسية و يعتمد على قاعدته التنظيمية لتقديم المزيد من البرامج السياسية و الكفيلة بوضع المجتمع على طريق التنمية و التطور، و يقدم الباحثون في موضوع درجات المشاركة السياسية عشرة نقاط تبدأ من أعلى درجة للمشاركة السياسية و هي تقلد منصب سياسي و تنتهي بآخر نقطة و هي المشاركة في التصويت، و عليه فأن المواطن الذي يستمر في الامتناع عن التصويت في كل أربع سنوات، الفترة التي تخلل عادة بين الدورات البرلمانية رغم تمتعه بالأهلية، يعد مواطنا غير مهتم بالسياسة، و الدرجات المشار إليها سلفا هي:

١- تقلد منصب سياسي.
٢- السعي لتقلد منصب سياسي.
٣- العضوية النشطة في حزب سياسي.
٤- العضوية العادية في حزب سياسي.
٥- العضوية النشطة في تنظيم شبه سياسي (النقابات و الأتحادات الجماهيرية والمهنية)

٦- العضوية العادية في تنظيم شبه سياسي.

٧- المشاركة في الندوات و الاجتماعات السياسية العامة.

٨- المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية.

٩- الاهتمام العام بالأمور السياسية.

١٠- المشاركة في التصويت في الانتخابات العامة.

أن الدرجات أعلاه للمشاركة السياسية، هي درجات نسبية ولا يمكن تعميمها بشكل عام وفي كل زمان و مكان، و لكنها درجات تقريبية، تحاول أن تقرب بيننا وبين الوصول إلى الحقيقة.

خامسا: أبعاد المشاركة السياسية

تنطلق المشاركة السياسية من إبعاد متنوعة وهي:

١- البعد المعرفي:

وتمثل المعرفة قاعدة أساسية ومهمة لاكتساب الثقافة السياسية والوعي السياسي ويعد التعليم السياسي طريقة رئيسية من طرق أغناء و تنمية البعد المعرفي، و كلما زادت المعرفة و المعلومات السياسية للفرد كلما زاد من وعيه السياسي و الذي يؤثر إيجابا في رفع مستوى المشاركة السياسية لديه، كما أن عملية اكتساب و تراكم المعلومات السياسية لدى الفرد تؤدى إلى الزيادة في اهتماماته السياسية و إلى الزيادة في الرغبة لديه للتفاعل و التعامل مع البيئة السياسية و على العكس كلما أنخفض مستوى المعرفة و المعلومات السياسية لدى الفرد كلما أنخفض مستوى مشاركته السياسية.

٢- البعد الوجداني:

يتعلق هذا البعد الوجداني بالقيم التي يكتسبها الفرد في حياته، و هذه القيم هي عبارة عن أحكام يكتسبها الفرد و يقتنع بها و التي يحكم بها على الظروف و المظاهر الحياتية المحيطة به، من المعروف بأن هذه القيم تختلف من مجتمع إلى آخر ومن جيل

ألي آخر، و يعد البعد الوجداني مرحلة متطورة في حياة الفرد و هي أكثر تقدما من البعد المعرفي، حيث لا يقتصر دور الفرد في هذه المرحلة على الاهتمام بالقضايا السياسية كما هو الحال في مرحلة البعد المعرفي، بل يصل إلى حد التفاعل مع بعض القضايا السياسية و متابعتها.

٣- البعد السلوكي:

و هي مرحلة متقدمة جدا في حياة الفرد السياسية، و يعد هذا البعد الترجمة الحقيقية لكل ما أكتسبه الفرد من معارف و معلومات سياسية و ما أفرزته هذه المعارف و المعلومات السياسية من مواقف و قيم و اتجاهات و التي تضمن المشاركة الفعالة في الحياة السياسية، أي أن البعد السلوكي يتعلق بإقبال الفرد على لعب أدوار في الحياة السياسية و المساهمة في صياغة السياسة العامة و اختيار أفضل السبل لتحقيقها و بعبارة أخرى إيصال الفرد إلى عتبة المشاركة السياسية وأنطلاقا مما مر ذكره وجدنا ان لمفهوم المشاركة السياسية جذورا تاريخية و نظرية بالغة الأهمية و هي التي تساعدنا في فهم الأبعاد و الدوافع و الأهداف و درجات تلك المشاركة.

ونفهم من مجمل ما ورد في هذا الفصل بأن المشاركة السياسية ظاهرة موجودة منذ الأزمنة الغابرة، ملازمة للمجتمع الأنساني، و هي ضرورة من ضرورات بقاء هذا المجتمع و تقدمه ، و قد وجدت هذه الظاهرة في جميع المجتمعات البشرية في كل مكان بعد أنقسامها الى حكام و محكومين ، و تزامنت ظاهرة المشاركة السياسية مع ظاهرة أخرى مماثلة و مكملة لها و هي ظاهرة الديمقراطية بجميع جوانبها الفلسفية و الفكرية و العملية ، حتى اصبحتا ظاهرتان متلازمتان لاتفترقان ، وأزدادت أهمية المشاركة السياسية بمرور الزمن بعد التطور الهائل و الذي حدث في المجتمعات البشرية في جميع النواحي السياسية و الأقتصادية و الأجتماعية و العلمية و الأتصالات ، وأتضحت بالتدريج أبعادها المعرفية و الوجدانية و السلوكية ، كما و أتخذت المشاركة السياسية درجات عديدة و مستويات مختلفة لأستجابة المستجدات و التطورات السريعة و الكبيرة في جميع جوانب و ميادين الحياة المعاصرة.

الفصل الثالث

البعد السلوكي للمشاركة السياسية

اولا: السلوك السياسي و المشاركة السياسية

يدخل السلوك السياسي ضمن مفهوم السلوك التنظيمي Organizational behavior و هو السلوك الذي يتصرف به الإنسان عندما يشعر بأهمية التفاعل مع القضايا العامة للمجتمع الذي ينتمي إليه، وهو السلوك الإرادي و يقابله السلوك اللاإرادي أو السلوك اللاتنظيمي أو التلقائي و الذي يقوم به الإنسان تلقائيا وفق ما تمليه الفطرة[1].

و السلوك السياسي هو سلوك مكتسب و موجه لتحقيق أهداف معينة، و ككل أنواع السلوك الإنساني المكتسب، يمكن تغير السلوك السياسي غير المرغوب و غير المقبول إلى السلوك المقبول و المرغوب فيه عن طريق التكرار و العمل على أضعاف السلوك غير المقبول، و أن مسببات السلوك الإنساني متنوعة بتنوع الطبيعة الإنسانية و تنوع البيئات التي يتواجد فيها الإنسان و التنوع في الحاجات الإنسانية المادية و المعنوية، و كلما تم التعرف بشكل أوسع و أعمق على ماهية المسببات التي تؤثر في السلوك الإنساني كلما توفرت أمكانية أفضل للتحكم و تغير السلوك الإنساني و من ضمنها السلوك التنظيمي أو السلوك الإرادي، فالدوافع و الحوافز هي التي تحدد نوعية و مستوى السلوك السياسي للإنسان، و يتطور السلوك السياسي للإنسان بمستوى أدراك و تصوره للأمور السياسية التي يحسها و يراها و يسمعها و بمستوى تمسكه بالقيم و المباديء التي يكتسبها خلال تنشئته الاجتماعية، و السلوك السياسي للإنسان كباقي أنواع السلوك الإنساني هي نتاج تفاعل الإنسان مع بيئته السياسية و يخضع لحسابات المصلحة العامة و الخاصة [2]، و

---

[1] الجمعية الأمريكية للصحة و التربية و الرياضة و الترويح، العلاقات الأنسانية الديمقراطية، ص ٣٣-٤٢.

[2] فارس آشتي، مدخل الى العلم بالسياسة، ص ١٩-١٩٩.

مثل هذا السلوك السياسي يكتسبه الفرد و يظهر سماته لدى الإنسان في مرحلة مبكرة من العمر، أي عندما تبدأ شخصية الإنسان بالنمو و الإدراك بوجود سلطة أخرى أعلى من سلطة العائلة أو سلطة الوالد، حيث يؤثر هذا الإدراك في إشباع الحاجات المعنوية للإنسان.

و في عدد من البحوث التي أجريت في المدارس الابتدائية في الولايات المتحدة الأمريكية[1]، ثبت لدى طلبة في السابعة من العمر إدراكهم بوجود سلطة رئيس الجمهورية لمساعدتهم ووجود سلطة الشرطي للقبض على اللصوص، في حين لم يكن لهم أدراك بوجود السلطات الأخرى ذات التركيبية المعقدة كالبرلمان و الحكومة و الوزارات و المحاكم و ما إلى ذالك، و السلوك السياسي للإنسان ينقسم إلى قسمين:

١- السلوك السياسي التنظيمي: و الذي سبق و أن تحدثنا عنه، و هو السلوك السياسي الذي يلتزم به الإنسان تلبية للقوانين و الأنظمة و التعليمات و القرارات و الأوامر مقابل مصالح مادية و معنوية معينة.

٢- السلوك السياسي غير التنظيمي: وهو السلوك الذي يقوم به الإنسان طوعا تحقيقا لرغباته الذاتية و لأهداف خاصة به، كأن يشارك في ندوة سياسية أو يشارك في التصويت في الانتخابات العامة، من دون أن يكون ملزما بذلك.

كلما بذلت المؤسسات السياسية في المجتمع و على رأسها الأحزاب السياسية الجهود المطلوبة و الضرورية لغرس بذور السلوك السياسي التنظيمي و غير التنظيمي في نفوس المواطنين و الاهتمام بالتنشئة السياسية للأطفال و الشباب كلما زادت المشاركة السياسية للمواطنين بشكل عام و مشاركة الشباب بشكل خاص.

ثانيا: ألذات السياسية و المشاركة السياسية

الإنسان يكتسب ذاته السياسية بنفس الطريقة التي يكتسب بها ذاته الاجتماعية، وذلك من خلال التفاعل مع البيئة السياسية و الاجتماعية و التي تتبلور عن طريق المؤسسات المتنوعة للمجتمع، و ألذات السياسية للفرد هي نتاج للتنشئة السياسية و هي عملية تطورية و تدريجية، حيث يتمكن الفرد من خلالها النضوج سياسيا و اكتساب المعلومات و المعارف و القيم و التوجهات و المشاعر المتنوعة و التي تساعده على التعرف و

---

[1] رتشارد داوسن مع مجموعة من المؤلفين، التنشئة السياسية، ص٥٥.